

Distr.: General
23 September 2010
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٣٨٩ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في ما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين. ويشير المجلس في هذا الصدد إلى قراراته وبيانات رئيسه المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه وبنائه.

"ويسلم مجلس الأمن بالتقدم المحرز في العديد من مناطق العالم نحو بناء بيئة أكثر سلاما واستقرارا. إلا أن المجلس يقر بالتحديات والتهديدات الناشئة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، بما فيها النزاعات المسلحة، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والقرصنة، والاتجار بالمخدرات والبشر.

"ومن ثم يؤكد مجلس الأمن من جديد أن السلام والأمن الدوليين يتطلبان الآن اتباع نهج أكثر شمولاً وتضافراً. ويشدد المجلس أيضاً على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مع مراعاة أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز بعضها بعضاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعرب المجلس عن التزامه الراسخ بالمساهمة في تحسين فعالية الأمم المتحدة في كامل دورة النزاع.

"ويرحب مجلس الأمن بما أحرز من تقدم ملحوظ في تحسين قدرات الأمم المتحدة وتعزيزها في ميادين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه وبنائه في السنوات الأخيرة، ويتعهد بمواصلة المساهمة في مواءمة تلك الأدوات للظروف



المتغيرة. ويشدد المجلس أيضا على أن العلاقة بين تلك الأدوات ليست دائما علاقة تعاقبية، وأنه من الضروري استخدامها بأسلوب يتسم بالشمول والتكامل والمرونة.

”ويؤكد مجلس الأمن على أن الاستخدام الشامل والمتسق لأدوات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه وبنائه مهم في تهيئة الظروف المؤاتية للسلام المستدام. ويتعهد المجلس بتوفير الدعم السياسي اللازم لكفالة تحقيق هذا الهدف الرئيسي.

”ويكرر المجلس أيضا الإعراب عن دعمه القوي لحماية المدنيين، ويؤكد من جديد اقتناعه بأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما النساء والأطفال، ينبغي أن تشكل جانبا هاما في أي استراتيجية شاملة لتسوية النزاعات. ويكرر المجلس كذلك الإعراب عن مناهضته للإفلات من العقاب في ما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

”ويهيب مجلس الأمن بالدول الأعضاء تسوية الخلافات سلميا، ويستريحي الانتباه بشكل خاص إلى أهمية الدبلوماسية الوقائية باعتبارها وسيلة تتسم بفعالية التكلفة وبالكفاءة لإدارة الأزمات وتسوية النزاعات. ويشجع المجلس المساعي الرامية إلى تحسين القدرات الوقائية للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، ويؤكد من جديد دعمه لتلك المساعي. ويشدد المجلس بصفة خاصة على أهمية تنمية قدرات الإنذار المبكر والتقييم والوساطة والاستجابة لدى تلك الجهات الفاعلة، وعلى كفالة التنسيق السليم فيما بينها.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة وممثليه ومبعوثيه الخاصين ووسطائه، وكذلك بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في المساعدة على تيسير تحقيق تسويات دائمة وشاملة، ويتعهد بمواصلة دعمه لعملهم.

”ويعرب مجلس الأمن عن التزامه كذلك بأن يتابع عن كثب حالات النزاع القائمة والمحتملة التي قد تؤثر على السلام والأمن الدوليين، وبأن يتعاون مع الأطراف التي تضطلع بجهود وقائية، ويشجع الخطوات المتخذة لتهدئة التوترات وبناء الثقة، ويدعم الجهود الرامية إلى حشد الخبرات والقدرات اللازمة الموجودة لدى الأمم المتحدة أو المتاحة لها. ويدرك المجلس أيضا أهمية تعزيز الجهود التي تشمل التنسيق فيما بين الجهات المانحة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، والرامية إلى كفالة

توفير الدعم المالي المتسق الذي يمكن التنبؤ به ويقدم في أوانه، من أجل الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية.

”ويؤكّد مجلس الأمن التزامه بمواصلة تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوجه عام. ويكرر المجلس الإعجاب في هذا الخصوص، عن دعمه للجهود الجارية مثل الجهود التي تبذلها الجمعية العامة والأمانة العامة للأمم المتحدة والرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحسين قدرات الأمم المتحدة على القيام بنجاح بالتخطيط لعمليات حفظ السلام، وإنشائها، ونشرها، وتسييرها، ورصدها وتقييمها، واجتياز مراحلها الانتقالية، وإنجازها، ويشمل ذلك الخطوات المتخذة للإسراع بنشر الخبراء في مجالي أعمال الشرطة وسيادة القانون. ويوحي المجلس في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة في الدعوة إلى إقامة الشراكات فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

”ويدرك مجلس الأمن أن عمليات حفظ السلام باتت تشكل مهمة متشعبة بشكل متزايد تتطلب استراتيجية سياسية رئيسية لكل بعثة، ووضع رادعة تتوافق مع ولايتها، وقيادة مدنية وعسكرية قوية، وموارد كافية، بالإضافة إلى أفراد عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين خبراء ومدربين ومجهزين لديهم القدرة على التواصل الفعال مع السكان المحليين. ويقدر المجلس أيضا بضرورة تحسين الخبرات العسكرية، ويعرب في هذا السياق عن اعتزامه مواصلة النظر في دور لجنة الأركان العسكرية.

”ويشيد مجلس الأمن بالدور القيّم الذي تضطلع به البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في حفظ وبناء السلام المستدام في العديد من مناطق التوتر في العالم، ويكرر الإعجاب عن التزامه بتعزيز التشاور معها، مع تشجيع الدول الأعضاء التي تحوز القدرات اللازمة، على أن تساهم بالمزيد من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين والموظفين المدنيين، بمن في ذلك النساء، لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة.

”ويؤكّد مجلس الأمن أن بناء السلام على نحو فعال يتطلب اتباع نهج متكامل وشامل يستند إلى الاتساق فيما بين أهداف السياسة والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية وسيادة القانون، وأنه من اللازم مراعاة منظورات بناء السلام منذ المراحل الأولى لتخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

”ويشدد مجلس الأمن على أن بناء السلام على نحو مستدام يتطلب أيضا تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وتنمية القدرات الوطنية، وزيادة مقدرات المتضررين من النزاع. ويؤكد المجلس على ضرورة استمرار الأمين العام في إحراز التقدم في الوفاء ببرنامجه لعمله لتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام من أجل تحسين الاستجابة للاحتياجات والأولويات الأساسية التي تحددها البلدان المعنية. ويتطلع المجلس بوجه خاص إلى نتائج استعراض القدرات المدنية.

”ويشدد مجلس الأمن أيضا على أهمية زيادة توضيح الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها العناصر الفاعلة الرئيسية في مجال بناء السلام، ويوجب بوجه خاص بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تعزيز ودعم اتباع نهج متكامل ومتسق إزاء بناء السلام. ويكرر المجلس الإعراب عن دعمه للجنة ويعرب عن رغبته في زيادة الاستفادة من دورها الاستشاري. ويتطلع المجلس إلى النظر في تقرير الميسرين عن استعراض عمل لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠.

”ويدرك مجلس الأمن ضرورة أن تشرك جميع الجهات الفاعلة المعنية في أي استراتيجية شاملة ومتكاملة لصنع السلام وحفظه وبنائه، مع مراعاة الظروف الفريدة لكل حالة من حالات النزاع. ويقر المجلس كذلك بأن أفضل السبل لتحقيق السلام والأمن المستدامين هو ما يتم من خلال التعاون الفعال فيما بين جميع الأطراف المعنية على أساس خبراتها.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن التزامه بتعزيز شراكاته الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية ودعمه لتلك المنظمات، بما يتفق والفصل الثامن من الميثاق، في ميادين منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظه وبنائه. ويشدد المجلس أيضا على ضرورة مواصلة تعزيز شراكاته مع سائر الجهات الفاعلة المعنية، سواء على الصعيد الاستراتيجي أو على أرض الواقع، ولا سيما مع الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، والمجتمع المدني.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أيضا على أهمية دور المرأة في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في حفظ السلام وبنائه، ويسلم بأن اتباع نهج يتسم بالتضافر والعزم يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، يتطلب أيضا نهجا منظما وشاملا إزاء قضايا المرأة والسلام والأمن. ويتطلع المجلس في هذا الصدد إلى

الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لصدور القرار ١٣٢٥ باتخاذ إجراءات بشأن مجموعة شاملة من المؤشرات استناداً إلى توصيات الأمين العام.

”إن مجلس الأمن يعي بشكل تام المسؤوليات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتطلعات الجماعية لشعوب العالم، وهو ما يحثه على اتخاذ إجراءات فعالة لصون السلام والأمن الدوليين وللقضاء على ويلات الحرب. ويعرب المجلس عن التزامه بمواصلة الوفاء بمسؤولياته بأكثر الطرق فعالية وبالتعاون التام مع شركائه. ويسلم مجلس الأمن كذلك بأن النجاح في إنجاز تلك المهمة يتطلب عملية مستمرة من التفكير ومواءمة الممارسات في ميادين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه وبنائه“.
